الثورة
www.althawranews.net
الخميس :10 جمادى الثانية 1435هـ - 10 إبريل 2014م -العدد 18039
Thursday : 10 Jumada Althanee 1435 - 10 Aprol 2014 -Issue No.18039

«الروهينجا» .. اضطهاد قيد التكريس

تقرير/ عبدالملك السلال

خمسة ملايين مسلم من الروهينجا يتعرضون لسلسلة طويلة من جرائم القتل والتشريد البشعة وأعمال السخرة في دولة ميانمار وهم يشكلون حوالي 4% من سكان هذه الدولة في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان لم يحدث له مثيل في تاريخ الإنسانية الحديث، وهذا الشعب الروهينجي المسلم يعد ثاني شعب يتعرض لإبادة ممنهجة بعد الشعب الفلسطيني وسط صمت دولي مطبق، وبما يعد وصمة عار في جبين المجتمع الدولي الذي لم يفعل شيئا لوقف تلك والانتهاكات الإنسانية المتسلسلة في ميانمار مكتفيا بإصدار قرارات لاتسمن ولا تغني من جوع.

ووصل الأمر مؤخراً إلى استبعاد الروهينجين من الإحصاء في ميانمار بغية التخلص منهم وإبادتهم - بحسب المعطيات المتوفرة والتي تصفه بأنه الأكثر اضطهاداً في التاريخ الحديث، شعب يرد ذكره فقط في تقارير منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الدولية عندما يتعرض للقتل. إنهم الروهينجا. في منطقة الراخين (أراكان) سابقاً. وهم عرضة على الدوام لسلسلة لا تنتهي من أعمال الشغب والفوضى والقتل الذي طال المسلمين هناك.

ولم تتخذ السلطات أية إجراءات أمنية لحماية المسلمين من جرائم سفاحي (الماغ) البوذيين الذين يطوفون بأنحاء القرى المسلمة ويقومون بإذلال كبار السن وضرب الشباب المسلم ودخول المنازل وسلب الممتلكات.

والروهينجا اسم مشتق من «روهانج» الاسم القديم لمنطقة الراخين، وهناك من يقول إنها مأخوذة من كلمة "رحمة" ويرجع تاريخ ظهور الإسلام في هذه المنطقة إلى القرن الثامن الميلادي. وقضيتهم تعتبر «جريمة الاستعمار» في كل مكان في الشرق، قضية ترسيم الحدود دون منطق. ففي عام 1937م، وبعد أن كانت "أراكان" تتبع الهند قامت بريطانيا بضمها إلى ميانمار. واتبع الاستعمار البريطاني سياسته المعروفة «فرق تسد» خلال مقاومة الروهينجا له فقام بإثارة الفتن وتسليح البوذيين (الماج) ضد مسلمي أراكان. وشعب ميانمار هم من البوذيين الماج فقط، أما مسلمو "الروهينجا" فهم مهاجرون من بنجلاديش.. ولا تعترف ميانمار بوجودهم، وتعتبرهم مهاجرين غير شرعيين أو غرباء، على أرض يعيشون عليها منذ قرون.

ومن الفظائع التي تمارس على المسلمين هناك أن الحكومة العسكرية تجبرهم على تقديم الأرز والدواجن والماعز وحطب النار ومواد البناء بالمجّان طوال العام إلى الجنود وهيئات التنفيذ القانونية. كما يتم إجبار السكان على العمل القسري لدى الجيش أثناء التنقلات أو بناء ثكنات عسكرية أو شق طرق وغير ذلك من الأعمال الحكومية أو في بناء الطرق والسدود سخرة دون مقابل، وذلك ضمن سياسة الاكتفاء الذاتي التي يعتمدها الجيش.

والأدهى من ذلك، أن ميانمار قننت التمييز والاضطهاد ضد المسلمين الروهينجا حيث صادقت السلطات عام 1982م على قانون الجنسية الذي وصفهم بأنهم مهاجرون من بنجلاديش مما جعلهم بلا وطن، كما منعتهم من ممارسة كافة حقوقهم السياسية وصادرت ممتلكاتهم ومحالهم. فهم بحسب نص القانون «مواطنون من الدرجة الثالثة»، حيث صنفوا على أنهم أجانب دخلوا البلاد لاجئين أثناء الاحتلال البريطاني، وهو ما يناقض التاريخ. ولعل الاضطرابات التي وقعت خلال الأشهر الماضية ألقت الضوء على حجم العداء بين الحكومة والميانماريين البوذيين من جهة وبين الروهينجا من جهة أخرى.

وبعد نحو عام من تولي ما يسمى بـ«الحكومة المدنية» أمور البلاد في ميانمار بعد 49 عاماً من الحكم العسكري، وتعهدها بتحقيق الوحدة والمصالحة في واحدة من أكثر دول تنوعاً عرقياً حيث تضم إلى جانب البوذيين الذين يشكلون 89%، المسيحيين والهندوس والبهائيين ذهبت هذه التعهدات أدراج الرياح مما أجج الاضطرابات الطائفية في البلاد.

ولم ينجح «عرس الديمقراطية» في ميانمار التي شهدت أول انتخابات ديمقراطية عام 2010 بعد إعلان انتهاء حكم المجلس العسكري في إنهاء فصول الدراما الإنسانية التي يحيها الروهينجا. والأغرب تمثل بصمت أونج سان سوتشي، زعيمة المعارضة وأيقونة الديمقراطية، الذي استنجد بها الروهينجا لمساعدتهم في إنهاء معاناتهم، وهي ترى وتشهد عن كثب معاناتهم.

والأكثر إيلاماً أن أكثر من 800 ألف لاجئ روهينجي حاولوا عبور نحو 200 كيلومتر إلى حدود بنجلاديش، لكنها أغلقت حدودها في وجوههم، وأعلنت أن بها 300 ألف لاجئ من الروهينجا، وهو ما يكفيها ولا تحتاج إلى المزيد .. وبين شبح المجاعة، وجحيم العودة إلى منازل مهدمة ومحترقة، وهطول الأمطار الموسمية. يعيش الروهينجا فصول التراجيديا في مخيمات اللاجئين علي الحدود بين ميانمار وبنجلاديش.

وبالرغم من المناشدات الدولية لإنهاء العنف وضبط النفس، فإن السلطات في ميانمار تلجأ للحلول الأمنية فقط ولا تضبط عصابات الجرائم أن لم تتعاطف معهم .. الأمر الذي يبقي الباب مواربا أمام تكريس مآسي انتهاك حقوق الأقليات في ميانمار.

ليبيا تطلب مساعدة عسكرية من المغرب

تعتزم لجنة الأمن القومي في المؤتمر الوطني العام الليبي "البرلمان" طلب نشر قوات عسكرية مغربية، ضمن قوات دول صديقة أخرى، ببلاده تحت غطاء جامعة الدول العربية، للعمل مع القوات النظامية الليبية بهدف نزع سلاح الميليشيات ومواجهة جماعات "القاعدة".

وأكد صالح جعودة، نائب رئيس لجنة الأمن القومي في المؤتمر الوطني العام الليبي، أن اللجنة ستطلب من المغرب بعث قوات عسكرية لتنتشر في المنطقة الغربية من ليبيا، للمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار، علاوة على قوات عسكرية من الأردن وماليزيا وإندونيسيا.

ويمثل تهريب الأسلحة من ليبيا لمصلحة تنظيم القاعدة تهديداً حقيقياً للبلاد والمنطقة برمتها، بما في ذلك دول جنوب الصحراء، ودول المغرب العربي بالدرجة الأولى، وذلك نتيجة غياب الاستقرار الأمني في ليبيا، ما جعلها فضاءً سانحا للإتجار في الأسلحة وتهريبها.

وأكد الدكتور إدريس لكريني، مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، أن استعانة ليبيا بالقوات العسكرية المغربية يجد مبرراته في عدة اعتبارات، منها التحسن الملحوظ في العلاقات بين المغرب وليبيا منذ نهاية نظام القذافي في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية.

وتابع لكريني أن "الاعتبار الثاني يتمثل في كون المغرب لديه تجربة ميدانية كبيرة في المشاركة ضمن قوات حفظ السلام في مختلف مناطق التوتر بدول العالم، كما أن لديه تجربة ميدانية على مستوى مكافحة الإرهاب".

واسترسل المتحدث في القول إن الاعتبار الثالث يتجلى في أن "المغرب كان سباقاً إلى نهج سياسة أمنية أتاحت له، بالإضافة إلى سَنّ مقاربات أخرى، مواجهة مشكلة التهريب وتسلل الجماعات المسلحة، خصوصاً بعد تموقع تنظيم قاعدة المغرب بالمنطقة.

ولفت لكريني إلى أن "وجود قوات عسكرية، ومن بينها القوات المغربية، في سياق العلاقات السياسية الطيبة مع ليبيا، لن يثير إشكالات أو رفضاً مجتمعياً، مقارنة مع وجود قوات غربية مثلا، باعتبار أن تواجد هذه القوات يرتبط بمهام تساند الأمن والاستقرار".

وأبرز المحلل أن "مشاركة المغرب ضمن القوات العربية في حالة ما إذا تم على الأرض الليبية من أجل حفظ السلام، ومواجهة الجماعات المتطرفة، هو إجراء يندرج ضمن تحصين محيط المغرب أيضاً، ودعم الجهود التي ترمي إلى احتواء هذه الظاهرة".

كوماندوز نسائي بالحجاب في حراسة عباس

متابعات:

بدأت فتيات فلسطينيات مهماتهن ضمن قوات النخبة في الحرس الرئاسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس، وذلك في بادرة لتأكيد المساواة بين الجنسين في قوات الأمن الفلسطينية.

وكشف الحرس الرئاسي الفلسطيني عن انضمام 22 فتاة جامعية لكوادره كأول مجموعة نسائية كمبادرة لإسقاط الحواجز بين الجنسين في الضفة الغربية، وهو أمر محظور في قطاع غزة حيث تسيطر هناك حركة حماس.

وكانت الفتيات تخرجن في مطلع مارس من معهد الأميرة بسمة للشرطة النسائية في العاصمة الأردنية عمان، حيث خضعن لدورات متخصصة بحماية الشخصيات ومكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة.

والمجندات الجديدات تم اختيارهن من خريجات العام الماضي من جامعة الاستقلال، وهي أكاديمية أمنية في أريحا.

والفصيل النسائي الذي تشكل بتعليمات من الرئيس محمود عباس، يعد الأول من نوعه على مستوى الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذي يتلقى مثل هذه التدريبات ليكون قادرا على القيام بدوره جنبا إلى جنب مع ضباط وضباط صف الحرس الرئاسي في ميدان العمل العسكري بكفاءة عالية ونخبوي متميزة توازي قدرات منتسبي الحرس الرئاسي الذين أثبتوا مهنيتهم العالية في مختلف المجالات العسكرية والأمنية وفي كل ما يطلب منهم من مهمات لفرض القانون في الأراضي الفلسطينية.

وكان سفير فلسطين لدى الأردن عطا الله خيري ثمن خلال تخريج الدفعة النسائية مطلع الشهر الماضي، مواقف الأردن ودعمه لشعبنا في شتى المجالات "لم يبخلوا يوما علينا في تقديم كل ما نحتاج ونطلب من مساعدات في جميع المجالات والظروف والأوقات".

كما شكر السفير خيري الولايات المتحدة على تمويلها ورعايتها لبرامج تدريب الوحدة النسائية التي ستساهم في تحقيق الأمن والأمان في دولة فلسطين.

وأكد أن شعبنا الفلسطيني وقيادته يقدرون للأردن الشقيق ملكا وحكومة وشعبا كل هذه المواقف الأخوية التي لا تنسى ولا تقدر بثمن على كافة الصعد وفي جميع الميادين.

بلا حدود

هاشم عبدالعزيز

نهاية التجميد

يبدو أن المهتمين والمتابعين والمراقبين لشأن الأزمة شرق أوسطية سيحتاجون إلى إعادة قراءة تستوعب المخاض القائم بدلالته على ما هو قادم.

فسياسة التجميد والتحديد لهذه الأزمة استنفدت قدر الاستمرار بذات الوتيرة التي دامت عليها لأكثر من عشرين عاماً من قبل الإدارة الأميركية وهذا ما يبدو واضحاً الآن من الجهود الأميركية التي توصف بـ(المضنية) لإنقاذ المفاوضات الفلسطينية الـ(إسرائيلية) التي وصلت إلى طريق مسدود.

اللافت فيما يجري توارد الأسئلة والأجوبة وهذه سيكون لها شأن لدى الرأي العام الدولي والإنساني الذي لا زال في الغالب في غياب عن حقائق ما جرى في هذه المنطقة والأهم القضية الفلسطينية ربما كان مفيداً الإشارة إلى بعض تلك الأسئلة بما صار يوصف بالتطورات الـ(مفاجئة).

هل ما يجري لا يذهب أبعد من ضجة مفتعلة هدفها أحياء الدور الأميركي ؟ أم أن الدور الاستفرادي بالأزمة وشأن وشؤون هذه المنطقة والازدواجي المعاملة بلغ هذه اللحظة الحرجة؟

وهل الخلاف تفجر فقط جراء رفض (إسرائيل) الإفراج عن الدفعة الأخيرة من سجناء ما قبل اسلوني في الموعد المتفق عليه لعودة المفاوضات واشتراطها موافقة الفلسطينيين قبولهم تمديد المفاوضات بعد انتهاء عدتها المحددة أواخر الشهر الجاري؟

أم أن القش التي قسمت ظهر البعير وفاجأت الإسرائيليين والأمريكيين مصادقة القيادة الفلسطينية على وثيقة تربطها بمنظمات أممية وهو إجراء مبدئي وطبيعي واستحقاقي للاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في حدود 1967م؟

- أو أن ما حدث حصيلة لواقع الهوة بين الطرفين التي لم ترد معها المفاوضات بل زادت من اتساعها لتحولها إلى حالة عبثية؟

وإذا كانت جهود كيري وصلت إلى مفترق طرق حسب وزير الخارجية الألماني.. فأي الطرق عناها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي حين أعلنوا دعمهم لجهوده مع أن كيري نفسه أعلن أنه والرئيس أوباما سيجريان تقييماً للعملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية؟

إلى هذا أو ذاك ما الذي عنته رئيسة الفريق الإسرائيلي التفاوضي عندما طالبت الولايات المتحدة بـ(تغيير دورها في المفاوضات)؟

والسؤال الشامل والكامل: هل الإشكالية في طبيعة الأزمة؟ أم في طبيعة السياسة المتبعة تجاهها؟

أخبار منوعة

شيام بابو .. أكبر خاسر في العالم يخوض الانتخابات

يعتبر شيام بابو سوبودي البالغ من العمر (78عاماً، الهندي الوحيد الذي شارك في جميع الانتخابات البرلمانية في الهند منذ 1962م وخسر في جميع الجولات، ولكن هذا لم يمنعه من خوض غمار المعركة مرة أخرى.

وروى تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية أن «سوبودي»وهو متخصص في الطب البديل في بلدة بيرهامبور الواقعة في ولاية أوديشا شرقي الهند.. يخوض الانتخابات البرلمانية التي بدأت السبت الماضي عن دائرتين انتخابيتين هما / بيرهامبور وآسكا/ ولم يفز سوبودي في أي مرة إلا بأقل من سدس الأصوات في كل مرة، وفي الانتخابات الجديدة أعد سوبودي برنامجا انتخابيا من صفحة واحدة، مشددا على قناعته بأن لديه «فرصة كافية» للفوز برئاسة وزراء الهند في الانتخابات القادمة.

ومن المثير للدهشة أن برنامجه يطالب بمنع من يزيد عمرهم عن ستين عاما من خوض الانتخابات ولإنهاء المنافسة على أكثر من مقعد واحد.

وفي محاولته الجديدة للفوز في الانتخابات وهي المرة الـ13 أكد سوبودي الناس يشعرون بالملل من القادة الحاليين ويريدون وجوهاً جديدة لهذا هم يرون أني المرشح الوحيد الذي أصر على رفض الانضمام إلى أي حزب منذ الستينيات وشخص لم ييأس على الرغم من عدد مرات الفشل بتفاؤل على الفوز".

مهاجرة أسبانيا .. أول امرأة تكتسح عمدة باريس

متابعة/ محمد عبدالسلام

- لأول مرة في تاريخ فرنسا، تنتزع سيدة في الرابعة والخمسين من عمرها، منصب عمدة باريس، ومما يزيد من فرادة الحدث ليس كونها امرأة، بل لأنها ابنة عائلة مهاجرة، فهيدالغو تنحدر من أصول أسبانية، ولدت في 19 يونيو 1959م في منطقة سان فيرناندو، في أقصى جنوب أسبانيا، وبسبب الفقر والحاجة وهربا من نظام فرانكو، اضطرت عائلتها للانتقال إلى ليون الفرنسية عام 1961م.

ترعرعت عمدة باريس الجديدة، في ضاحية فاز، وبالتحديد في حي لي غون الشعبي، وكانت تلميذة نجيبة، لكنها كتومة وخجولة ولا تكاد «تُرى»، على حد التعبير الذي استعملته صحيفة (ليبيراسيون).

حصلت هيدالغو على الجنسية الفرنسية حين بلغت الرابعة عشرة من عمرها، وبانتقالها إلى الجامعة أصبحت تحلم بالانتقال إلى مدينة باريس، وقد تحقق لها ذلك بعد عامين من فوزها في مسابقة مفتشية العمل في عام 1982م.

شغلت هيدالغو عدة مناصب إدارية، حيث عملت مستشارة في مجال التدريب المهني بوزارة العمل عام 1993م، ثم عام 1997م مستشارة في ديوان مارتين اوبري، التي كانت وزيرة للعمل، وكان آخر منصب لها نائب رئيس بلدية باريس.

رغم الخسارة الكبيرة التي مُني بها الحزب الاشتراكي الفرنسي في الانتخابات البلدية، فإن هيدالغو حفظت ماء وجهه في باريس، بعد أن تربعت على عرشها، واكتسحت غريمتها اليمينية ناتالي كوسيوسكي.

الحلفاء السياسيون يقولون إن لديها كل الصفات اللازمة لرئاسة واحدة من أهم العواصم المالية والثقافية في العالم وإنها امرأة ذكية ولديها قدرة فائقة على القيادة.

شخصية في حدث

الصحفية هيرنانديز.. قلم هزم جبروت المافيا في المكسيك

إعداد/ عبدالله علي

عملت "أنابل هيرنانديز" طيلة حياتها المهنية التي امتدت لما يقارب عشرين عاما بشجاعة والتزام لا يتزعزعان وحملت روحها على كفها، واختارت طريقا صعبا لتغيير الأوضاع السيئة في بلادها، تراهن على قوة الكلمة، لكشف تحالف المافيا والسلطة في المكسيك .

تقول الصحفية المكسيكية "هيرنانديز" إنها بعد نشرها كتابها: "المخدرات في المكسيك، الأباطرة والعرابون"، بدأت أشعر بالخطر الشديد، خاصة بعد أن أبلغني أحد مصادري الذي يعمل ضابط شرطة، أن الشرطة قد استأجرت شخصاً ليقتلني، وتصوير الحادث كما لو أنني توفيت في حادث سيارة، أو بسبب الخطف أو السرقة"، وقد صدمت بعد سماعي هذه التسريبات، إلى درجة أنني لم أستطع تصديق ذلك في البداية".

مشيرة إلى أن المكسيك كانت عرضة للعنف طيلة الأعوام الماضية، بسبب تجارة المخدرات، وهذه قضية ظلت تلقي بظلالها على السياسة الأمنية للرئيس "أنريكي بينيا نييتو" التي تخوض من خلالها الدولة حرباً واسعة لوقف ممارسات العصابات المسلحة في المكسيك، بعدما خلف الصراع أكثر من 77 ألف قتيل، سقطوا نتيجة أعمال عنف مرتبطة بقضايا مخدرات منذ عام 2006م .. وقد كشفت الحقيقة أمام المكسيكيين تورط الشرطة المكسيكية والحكومة مع مافيات المخدرات.. والصحفي الجيد يستطيع تغيير الرواية المتداولة في بلاد ما لأن مهمتنا كصحفيين هي كشف الحقيقة أمام الجمهور، وليس وضع المجرمين خلف القضبان، لأن هذا يبقى قرار الشعب المكسيكي، وهو الذي عليه اتخاذه".

في عام 2012م، منحت هيرنانديز جائزة القلم الذهبي للحرية، من قبل "الجمعية العالمية للصحف وأخبار الناشرين"، عن تحقيقاتها الصحفية حول الفساد، وشطط استعمال السلطة في السياسة المكسيكية، لكن ومنذ عام 2010م، بعدما نشرت كتابها، أصبحت حياة هيرنانديز في خطر، وبات عليها تعيين حراسة لضمان سلامتها، ورغم كل الإجراءات الاحترازية، هوجم منزلها من قبل مسلحين يوم 21 ديسمبر 2013م، لكنها نجت من الهجوم، لحسن حظها، لأنها لم تكن في منزلها ساعة الهجوم .. نجت من الحادث، في وقت لقي فيه صحفيون آخرون مصيراً مؤلماً، فمنذ عام 2000م، قتل ما لا يقل عن 86 صحفياً، وفقد أكثر من 20 آخرين في عموم البلاد، وفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمكسيك.